



السفير السعودي د.عبدالعزیز الفایز بیارک (ربلیش کومار)



الشیخ محمد العبدالله والشیخ علی الجابر والسفير السنغالی وحرمة یقطعون کیکة الحفل



الشیخ د.إبراهیم المدیح یقدم التهانئ للسفير السنغالی عبدالأحد امباکی

## أكد خلال احتفال السفارة السنغالية بالعيد الوطني أن العلاقات بين البلدين قوية ومتجدرة العبدالله: تعزيز التعاون الاقتصادي مع السنغال ليرتقي إلى المستوى السياسي



دمصطفى بیهبانی وفاطمة العازمی یهتنان



السفير الإيراني د.علي رضا عنایتی مهنتا



السفير الامیرکی یقدم التهانئ



نائب رئیس التحریر الزمیل عدنان الراشد مبارکا

**عنایتی: نقل 130 سجيناً إيرانياً إلى طهران قريباً**

سييسم في استقرار الوضع في المنطقة، أوضح ان هذا جيد لأن الإقليم بحاجة إلى الزيارات والحوار، مضيفاً ان هذه المنطقة مليئة بالثروات والطاقات وبالتالي فمما ينقص إيران والعراق ودول الخليج حتى يكونوا متعاونين؛ مؤكداً ان هذا كلام لا يستحق الرد. وحول آخر التطورات المتعلقة بنقل السجناء الإيرانيين في الكويت إلى إيران، قال ان المرحلة الأولى انتهت وبلغ عدد السجناء الذين تم نقلهم لكمال قضاء عقوبتهم في إيران 50 سجيناً، أما الدفعة الثانية فهي في طور الاستكمال ويبلغ عدد السجناء 130 سجيناً، مؤكداً ان احكام مؤلاء السجناء هي احكام دخول غير مشروع ومخدرات.

أكد السفير الإيراني لدى الكويت د.علي رضا عنایتی ترحيب إيران برسالة صاحب السمو الأمير بشأن الحوار الخليجي الإيراني، والتي حملت رؤية ومنهجية للحوار يجتازها الإقليم، واعقبها زيارة الرئيس حسن روحاني إلى الكويت، مشيراً إلى ان مثل هذه الرسائل والزيارات المهمة لابد ان تتبعها خطوات لاحقة مكملة، املا ان تثمر نتائجها خدمة الإقليم، لافتاً إلى ان منهجية الحوار هي الآلية الوحيدة القادرة على حل المشكلات التي يواجهها الإقليم. وعن بيان المجلس الوزاري الأخير لوزراء خارجية دول مجلس التعاون، قال عنایتی: نحن متفائلون، لأن الإقليم فيه عقلاء وقادة حكماء قادرين على التمييز بين الرديء والجيد، وبهذه الرؤية الثاقبة الموجودة نحن متفائلون. وعن التقارب السعودي - العراقي وما اذا كان

بها والا يقتصر ذلك على بناء المساجد فقط، كاشفاً عن قرب انعقاد اللجنة الوزارية الثنائية المشتركة بين البلدين وهي الثالثة من نوعها والتي ستعقد في الكويت قبل نهاية هذا العام، متمنيا إبرام اتفاق التعاون الأمني بين البلدين خلال هذه الاجتماعات، مؤكداً ان تواجد هذا المجتمع ومحبيا للكويت ولأهلها، حيث أصبحت لديه صداقات كثيرة وعلى مستويات عليا، مشيداً بما وصفها بالسياسة الحكيمة لصاحب السمو الأمير في ادارة أمور البلاد ومساهماته في حلحلة العديد من قضايا المنطقة.

لدى دعم الاستثمار في أفريقيا، فهوها بدور صاحب السمو الأمير واهتمامه بالقارة الأفريقية، مشيداً بخطاب سموه في قمة ملايو الأفريقية العربية الأخيرة، معرباً عن سعادته بمستوى الحضور في الاحتفال بعيد الاستقلال، مشيراً إلى ان هذا يدل على اهتمام الكويت ببلادها، داعياً المستثمرين الكويتيين إلى الاستثمار في بلادها، لافتاً إلى ان هناك ضمانات تقدمها دكار إلى المستثمرين الأجانب وتحمي هذه الاستثمارات، ناهيك عن الاستقرار السياسي الذي تشهده السنغال.

وتضمن دور الجمعيات الخيرية الكويتية في السنغال، داعياً أياها إلى تنويع النشاطات التي تقوم

الاقتصادية مع كافة الدول من بينها السنغال وهي من الدول التي يجب ان نستثمر فيها حتى يرتقي هذا التعاون إلى مستوى العلاقات السياسية القائمة بين البلدين.

ومن جهته، وصف عميد السلك الدبلوماسي السفير السنغالي عبدالأحد امباکی العلاقات الكويتية - السنغالية بالتميز والعميقة، مثنياً دور الكويت في المساهمة في تنمية بلاده منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وقال امباکی ان بلاده تدعم الكويت في ترشحها للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن، مؤكداً ان بلاده من أوليات الدول التي استفادت من المنحة الأميرية

**إمباکی: السنغال تدعم الكويت للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن**

**نشأ اهتمام صاحب السمو بالقارة الأفريقية وتدعو رجال الأعمال الكويتيين إلى الاستثمار في بلادنا**

**أسامة دياب**

قال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله ان العلاقات الكويتية - السنغالية قديمة ومتجدرة، مثنياً على جهود سفير السنغال وعميد السلك الدبلوماسي في الكويت عبدالأحد امباکی للدفع بمفهوم الشراكة والتعاون بين حكومتى البلدين، مؤكداً ان التواصل بين الشعبين يبقى ابدياً ومتجدداً.

وأضاف العبدالله، على هامش مشاركته في الحفل الذي أقامته السفارة السنغالية بمناسبة العيد الوطني اول من أمس، ان الكويت لديها الرغبة في تطوير العلاقات

## جمعية الصداقة الكويتية - الباكستانية احتفلت بالذكرى الـ 51 للعلاقات بين البلدين 3 مليارات دولار تكلفة استيراد باكستان للديزل الكويتي سنوياً



مبارک المطوع مكرماً احد أعضاء اللجنة من الجانب الباكستاني (شاناواس قاسم)



د. ناصر الصانع ومبارک المطوع والسفير الباكستاني یقطعون کیکة الاحتفال



صورة جماعية للحضور خلال الحفل

موضحاً ان السجالية الباكستانية محل ترحيب وتقدير وخفاوة. وأعرب الصانع عن اعتزازه بالجهود التي تقوم بها جمعية الصداقة الكويتية - الباكستانية في دعم وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، مستذكراً جهود باكستان في مساندة الحق الكويتي ابان فترة الغزو الغاشم عن طريق عقد نشاطات اجتماعية وبيئية مختلفة، وثنان المطوع وثقة الجالية الباكستانية في اختياره رئيساً للجمعية، لافتاً إلى ان انشاء الجمعية جاء للتأكيد على وحدة عالمنا الإسلامي.

في البلاد يصل إلى حوالي 100 ألف مواطن أغلبهم من العمالة المدربة، لافتاً إلى ان العلاقات التجارية بين البلدين تسير على ما يرام، حيث تعتبر باكستان المستورد الأول للديزل الكويتي بقيمة 3 مليارات دولار سنوياً، أما الصادرات الباكستانية للكويت فبلغت ما قيمته 100 مليون دولار. من جهته، أشاد النائب السابق د. ناصر الصانع بقوة ومناخ العلاقات الكويتية - الباكستانية، لافتاً إلى ان ما يجمع البلدين يتخطى حدود الصداقة إلى اواصر الأخوة،

## لتقاضيه 158 ألف دينار دعم عمالة دون وجه حق إعادة الهيكلة» يحيل 25 مواطناً ومواطنة إلى محكمة الجنايات

إيماناً بالدور الذي يقوم به برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة في دعم الشباب الكويتي العاملين بالقطاع الخاص لتحقيق الاهداف الوطنية في التنمية الاقتصادية، وكذلك دور البرنامج في المحافظة على المال العام ومنع اهداره وصرفه دون وجه حق بطريقة الغش أو التزوير، أكد أمين عام برنامج إعادة الهيكلة فوزي المجدي أن النيابة العامة أحالت 25 مواطناً ومواطنة إلى محكمة الجنايات على خلفية تقاضيهم مبالغ دعم عمالة دون وجه حق تقدر بمبلغ 158 ألف دينار، مشدداً على ان المال العام ركيزة أساسية للدولة وقد اناط المشرع بجميع الجهات الحكومية ومؤسسات الدولة للحفاظ على المال العام ومنع اهداره او الاعتداء عليه، كما ان المشرع لم يفته ان يفسخ المبالغ للمجتمع ككل بدعوته إلى المشاركة في حماية المال العام باعتباره واجبا على كل مواطن وذلك بالنص صراحة على ذلك بالقانون رقم 1 لسنة 1993 الصادر في شأن حماية الأموال العامة ومن حيث ان مفاد ذلك ان الملكية العامة تتمثل في الأموال المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ومنها الهيئات العامة، الأمر الذي يجعل لكل مواطن من أفراد هذا الوطن حقاً في هذه الأموال له بل عليه ان يهب للدفاع

عنه على وفق ما يقرره القانون أي باتباع الإجراءات والرخص والوسائل التي قررها القانون لكفالة هذه الحماية كواجب. وأضاف المجدي ان القانون يقف بالمرصاد ضد من تسول له نفسه انه بأمان من العقاب عندما تمتد يده للمال العام بالاعتداء بطريق صحيحة وان المادة 14 من القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية نصت على ان: كل من يقدم بيانات غير صحيحة بقصد الحصول دون وجه حق على مزايا وردت في هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفي جميع الأحوال تقضي المحكمة برد المبالغ التي تكون قد صرفت دون وجه حق، مشيداً بتعاون جميع مؤسسات الدولة وتضامير جهودها في محاربة ظاهرة التعيين الوهمي في سياق متصل، أوضح المجدي انه يجب ان يستمر تضامير الجميع حكومي وأفراداً ومواطني للتصدي لمحاولات الحصول على المال دون وجه حق، معرباً عن أمله ان ينعم الجميع تحت قيادة صاحب السمو الأمير بالأمن والأمان وان يظل خير الديرة لأبنائنا.

## «الخدمات» تدعو مشتركى الهواتف إلى سداد فواتيرهم قبل 23 الجاري

وأوضحت الوزارة أن قطع الخدمة أليا سييسم أرقام الهواتف التي تم الاتفاق على تقسيم مبالغها المستحقة مسبقاً وتأخر أصحابها في تسديد القسط الشهري المستحق إضافة إلى أرقام المتأخرين عن سداد الاشتراكات المالية المستحقة مدة ستة أشهر وأكثر لفئتي (منازل وتجاري) لغير الكويتيين وفئة (تجاري) للكويتيين. ودعت الوزارة المشتركين إلى الالتزام بتسديد المبالغ المالية المستحقة مبكراً لضمان استمرار الخدمة الهاتفية وتقاديا للادراج ضمن برنامج القطع الألي، معربة عن تقديرها للمشاركين الذين أبدوا تعاونهم معها في الأشهر الماضية. وأشارت إلى أن سداد فواتير المشتركين متاح عبر موقعها الإلكتروني أو موقع البوابة الإلكترونية الحكومية الرسمية، كما يمكن للمشاركين الاستعلام عن حساباتهم عبر الاتصال على الرقم (123).

دعت وزارة الخدمات مشتركى الهواتف إلى سداد المترتب عليهم من مستحقات مالية تقاديا لنظام القطع الألي المبرمج الذي سينفذ خلال شهر أبريل الجاري في حق المتخلفين عن السداد. وقالت الوزارة في بيان صحافي ان القطع الألي المبرمج سييسقه إرسال رسالة تحذيرية أولي يوم الأحد المقبل تليها رسالة تحذيرية ثانية ترسل إلى أرقام هواتف أصحاب العلاقة في 16 أبريل الجاري. وأضافت أنها ستقوم عقب بث الرسالة التحذيرية الثانية بوقف الخدمة عن الهواتف التي تخلف صاحبها عن السداد يوم الأحد الموافق 23 الجاري. وذكرت أن السقف المالي الذي يقوم بناء عليه المبرمج الألي بإدراج الرقم الهاتفي ضمن قائمة القطع المبرمج هو 50 ديناراً (نحو 163 دولاراً) للهواتف المنزلية و100 دينار (نحو 327 دولاراً) للهواتف التجارية.